JUSTICE ACADEMY

المحكم بين الاختيار والاختبار

تعيين ـ إفصاح ـ اعتزال ـ رد

JUSTICE ACADEMY

البروفيسور

عدلي حماد

أستاذ القانون التجاري بجامعة العلوم
والتكنولوجيا بالمملكة العربية السعودية، محكم
دولي ورئيس محكمة الاستئناف في منظمة أوبك

محاور الندوة:

أولاً: تشكيل هيئة التحكيم

ثانياً: إجراءات ردّ المُحكَّم وفقاً للنظام السعودي

ثالثاً: عزل المُحكَّم واعتزاله وفقاً للنظام السعودي

أولاً: تشكيل هيئة التحكيم

(1) طريقة التشكيل

يُحدِّد شرط التحكيم آلية تشكيل الهيئة من الجوانب الآتية:

(أ) هيئة ثلاثية أو مُحكَّم فرد.

(ب) مواصفات المُحكَّم من حيث المؤهلات والخبرة والجنسية (عند الاقتضاء).

(ج) الجهة المختصة بالتعيين: المحكمة المختصّة أو مركز التحكيم.

أولاً: تشكيل هيئة التحكيم

(2) شروط المُحكَّم

يشترط نظام التحكيم السعودي أن يكون المُحكَّم حاصلاً على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية.

أولاً: تشكيل هيئة التحكيم

(3) تعدّد المُحكَّمين

إذا كانت الهيئة مشكلةً من أكثر من مُحكَّم، يكفي توافر شرط المؤهل الجامعي المنصوص عليه في الفقرة السابقة في رئيس الهيئة.

أولاً: تشكيل هيئة التحكيم

(4) طرق تعيين المُحكَّم

(أ) التعيين من قبل الأطراف (في حال المُحكَّم الفرد).

(ب) التعيين من قبل المحكمة المختصّة أو مركز التحكيم.

(ج) تعيين رئيس هيئة التحكيم من قبل المُحكَّمين المعينين من الأطراف.

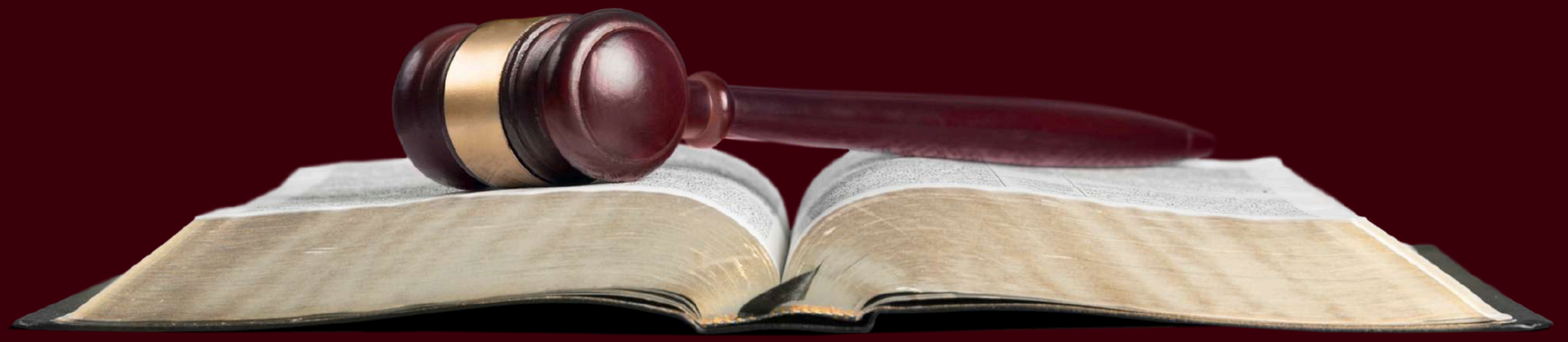

أولاً: تشكيل هيئة التحكيم

(5) واجب الإفصاح والاستقلال

يلتزم المُحكَّم بالإفصاح عن أي علاقة قائمة أو محتملة تربطه بأيٍّ من الأطراف أو ممثليهم، التزاماً بضوابط الاستقلال وتعارض المصالح ومبدأ الإفصاح العام المقرّ في نظام التحكيم؛ ثم يُعلن تشكيل الهيئة للأطراف.

أولاً: تشكيل هيئة التحكيم

(6) اختيار رئيس الهيئة

1. بعد تعيين الأطراف لمُحكَّميهم، يُختار رئيس هيئة التحكيم (المُحكَّم المُرجِّح) بواسطة المُحكَّمين المعيَّنين من الأطراف، ما لم ينص الشرط أو القواعد المطبَّقة على خلاف ذلك.

أولاً: تشكيل هيئة التحكيم

(7) عدد المُحكَّمين

يجب أن يكون عدد المُحكَّمين وتراً؛ فيجوز أن تتكوّن الهيئة من مُحكَّم واحد، أو من ثلاثة أو خمسة أو سبعة مُحكَّمين أو أكثر، شريطة مراعاة الوتر.

ثانياً: إجراءات ردّ المُحكَّم وفقاً للنظام السعودي

ثانياً: إجراءات ردّ المُحكَّم وفقاً للنظام السعودي

(1) مبدأ الحياد والاستقلال (مادة 16)

أوجب النظام على المُحكَّم، منذ تعيينه وطوال الإجراءات، أن يفصح كتابةً لطرفي التحكيم عن كل ظرفٍ من شأنه أن يثير شكوكاً مُبرَّرة حول حياده أو استقلاله.

ثانياً: إجراءات ردّ المُحكَّم وفقاً للنظام السعودي

(2) أسباب الرد

يجوز ردّ المُحكَّم للأسباب ذاتها التي يُردّ بها القاضي.

ثانياً: إجراءات ردّ المُحكَّم وفقاً للنظام السعودي

(3) طريقة تقديم طلب الرد عند غياب اتفاق

عند عدم وجود اتفاقٍ بين الطرفين بشأن إجراءات الرد، يُقدَّم الطلب كتابةً إلى هيئة التحكيم مع بيان أسبابه تفصيلاً.

ثانياً: إجراءات ردّ المُحكَّم وفقاً للنظام السعودي

(4) ميعاد تقديم الطلب

يُقدَّم طلب الرد خلال خمسة أيام من تاريخ العلم بتعيين المُحكَّم أو من تاريخ العلم بالواقعة المُوجِبة للرد.

ثانياً: إجراءات ردّ المُحكَّم وفقاً للنظام السعودي

(5) أثر تقديم الطلب

يترتب على تقديم طلب الرد أمام الهيئة وقف إجراءات التحكيم.

ثانياً: إجراءات ردّ المُحكَّم وفقاً للنظام السعودي

(6) البَتّ في الطلب

إذا لم يتنحَّ المُحكَّم المطلوب ردّه، أو لم يؤيِّد الطرف الآخر الطلب خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه، تبتّ الهيئة في طلب الرد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلّمه.

ثانياً: إجراءات ردّ المُحكَّم وفقاً للنظام السعودي

(7) الطعن على قرار الهيئة

لطالب الرد، عند رفض طلبه، أن يطعن في قرار هيئة التحكيم أمام المحكمة المختصّة خلال ثلاثين يوماً، ويكون حكم المحكمة في ذلك نهائياً غير قابلٍ للطعن بطرق الطعن العادية.

ثانياً: إجراءات ردّ المُحكَّم وفقاً للنظام السعودي

(8) استمرار الإجراءات

لا يترتب على الطعن في قرار هيئة التحكيم الصادر برفض الرد وقف إجراءات التحكيم، ما لم تقرر المحكمة المختصّة خلاف ذلك.

ثالثاً: عزل المُحكَّم واعتزاله وفقاً للنظام السعودي

ثالثاً: عزل المُحكَّم واعتزاله وفقاً للنظام السعودي

(1) عزل المُحكَّم (مادة 18)

يجوز للمحكمة المختصّة، وبقرار غير قابلٍ للطعن، عزل المُحكَّم بناءً على طلب أي من طرفي النزاع، وذلك وفقاً للضوابط المقرّرة في النظام.

ثالثاً: عزل المُحكَّم واعتزاله وفقاً للنظام السعودي

(2) قيد العزل عند تعيين المحكمة

ما لم يكن المُحكَّم مُعيَّناً من المحكمة المختصّة، فلا يُعزل إلا باتفاق طرفي التحكيم، مع مراعاة ما يقرّره النظام.

ثالثاً: عزل المُحكَّم واعتزاله وفقاً للنظام السعودي

(3) حالات العزل

يُصار إلى العزل في حالات تعذُّر المُحكَّم عن أداء وظيفته، أو عدم مباشرته لها، أو انقطاعه عنها بما يُسبب تأخيراً غير مُسوَّغ في إجراءات التحكيم.

ثالثاً: عزل المُحكَّم واعتزاله وفقاً للنظام السعودي

(4) اعتزال المُحكَّم لانتفاء الحياد

يحق للمُحكَّم أن يعتزل مهمته إذا طرأت عوارض أو ظروف تُخلّ بحياده أو تُثير شكوكاً مُبرَّرة حول استقلاله.

ثالثاً: عزل المُحكَّم واعتزاله وفقاً للنظام السعودي

(5) اعتزال المُحكَّم لعدم سداد الأتعاب

يجوز للمُحكَّم الاعتزال عند عدم سداد أتعابه المُتفق عليها، مع مراعاة الفارق بين التحكيم المؤسسي (ذي الجداول والأمانات) والتحكيم الحر (الأتعاب الاتفاقية المباشرة).

ثالثاً: عزل المُحكَّم واعتزاله وفقاً للنظام السعودي

(6) عقد أتعاب التحكيم وسلطة المحكمة

للمحكمة المختصّة سلطة تقدير الأتعاب عند النزاع بشأنها، وفقاً للمعايير النظامية وما يستقر عليه القضاء.

ثالثاً: عزل المُحكَّم واعتزاله وفقاً للنظام السعودي

(7) الحق في المطالبة القضائية بالأتعاب للمُحكَّم رفع الدعوى للمطالبة بأتعابه المتفق عليها أو المقدَّرة قضائياً، وفق القواعد الإجرائية المقرّرة.

JUSTICE
ACADEMY

THANK YOU

البروفيسور / عدلي حماد